الصراع الحاليّ وأولويّات اليسار الثوريّ

غسّان بن خليفة ❖

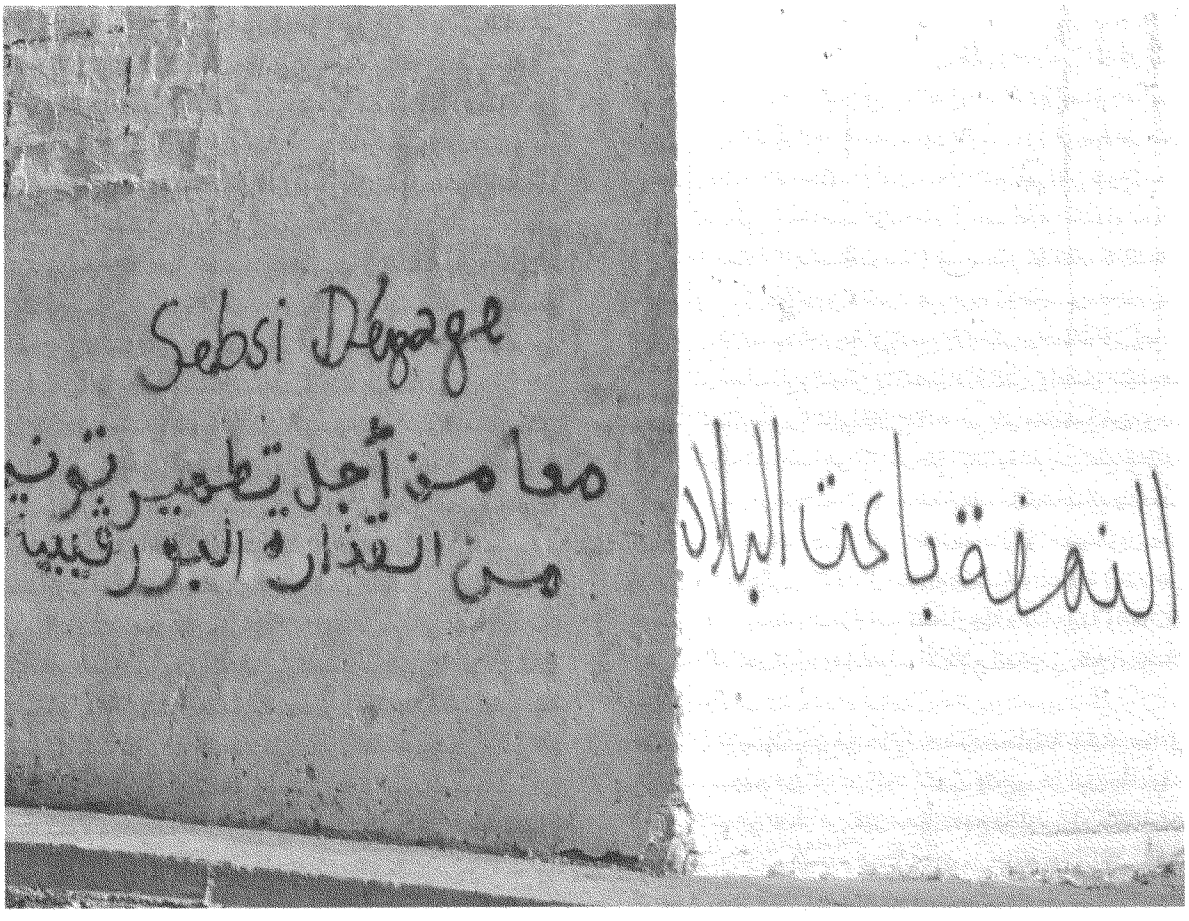

يعود النقاش بين المنتمين إلى اليسار الثوريّ في تونس ومصر حول مشروعيّة و/أو فائدة التعامل مع «أزلام النظام السابق» (تونس) أو «الفلول» (مصر). ويأتي ذلك في سياق استحقاقات المعركة الدائرة حاليًا بهدف التصدّي لتغوّل الإسلاميين واستغلالهم لشرعيّتهم الانتخابيّة النسبيّة[1] لوضع لِبناتِ ديكتاتوريّةٍ جديدة. هذا المقال محاولة سريعة لمناقشة هذا الموضوع الساخن، عسى أن يساهم في إفادة الفاعلين في بقيّة المسارات الثوريّة العربيّة على اختلاف درجات تطوّرها.

❖ صحافيّ وناشط يساريّ مستقلّ، مقيم بين تونس ومونتريال.

(١) لا يمكن الحديث عن انتخابات نزيهة فعلًا، وانْ كانت حرّة وتعدّديّة، في ظلّ عدم مراقبة تمويل الأحزاب المشاركة فيها، وانفلات الإعلام بعيدًا عن أيّ آليّات تعديل تضمن مهنيّته. في تونس مثلًا، ماطلتْ حكومتا قائد السبسي والجبالي، بضغط من مالكي الإعلام الخاصّ، في تفعيل المرسومين ١١٥ و١١٦ لتنظيم الإعلام، الصادريْن بعد الثورة عن هيئة إصلاح الإعلام والتواصل. كذلك تمّ تجاهل تقرير دائرة المحاسبات الذي كشف عن عدم قدرتها إلّا على مراقبة ٣٤ بالمائة من الحسابات البنكيّة للقوائم المتنافسة وعن عجزها التامّ عن مراقبة التمويل الأجنبيّ.

في نقد نقد المعطى «الأخلاقي»

بعض منتقدي الموقف الرافض للتحالف مع أعوان النظام الذي قامت ضدّه الثورة يصفون الأمرَ بـ «الثورجيّة» أو «الأخلاقويّة» أو «الطهوريّة» وغيرِها من المرادفات. وهم مخطئون في رأيي لسببين على الأقلّ:

١) لأنهم يتعاملون مع المعطى «الأخلاقيّ» وكأنّه غير ذي قيمة واقعيًّا. لكنّ، إلى جانب أهمّيّة هذا المعطى في ذاته، فإنّ أيّ ثوريّ حقيقيّ ـ يساريّ تحديدًا ـ مطالبٌ في رأيي بأن يتعامل معه على محمل الجدّ، **تحديدًا لواقعيّته، لا العكس**. فالفئات الشعبيّة التي يدافع اليسارُ عن مصالحها ويتوجّه إليها بخطابه ـ أو يَفترض أنّه يفعل ذلك ـ تُولي الاعتبارَ الأخلاقيّ (وإنْ تماهى عندها بالدين عمومًا) درجةً بالغةً من الأهمّية. ولذا، فهي تُدين مَن يتحالفون باسم «أهداف الثورة» مع مَنْ كانوا ضدّها بالأمس، وتعتبر أيَّ تحالفٍ من هذا القبيل تحالفًا انتهازيًّا تآمريًّا سببُه الوحيدُ هو الكراهيةُ المشتركةُ للتيّار «الإسلامويّ.» ومن ثمّ يصبح سهلًا أن يُقْنع الإسلاميون الفئاتِ الشعبيّة (وأنصارُهم هم في الأساس من هذه الفئات) بأنّ هذا التحالف «غير الطبيعيّ» هو تحالفٌ ضدّ الإسلام لا ضدّ سياساتهم.

٢) لأنّ أيّ تحالفٍ اليوم مع قوى اليمين الحداثويّ (أو الليبراليّ في مصر)، وهي متحالفة اليوم بلا تحفّظ مع الأزلام/الفلول، سيعني بالضرورة بالنسبة إلى قوى الثورة ـ اليساريّة منها تحديدًا ـ تحالفًا ذيليًّا لصالح الأولى. فقوى اليمين المعارض، بحداثويّيه وأزلامه، تحظى ـ على عكس اليسار ـ بدعم رؤوس الأموال، وتسيطر على جلّ الإعلام الخاصّ، وعلى جزءٍ مهمٍّ من الإعلام العموميّ؛ هذا إضافةً إلى السند الماليّ والإعلاميّ الذي تتلقّاه من بعض القوى والدول الأجنبيّة (فرنسا تحديدًا في حالة تونس)، التي ترى في الإسلاميين تهديدًا لمصالحها ونفوذِها في بلداننا (طبعًا يستطيع بعضُ الحداثيين السطحيين أن يصدّقوا ادّعاءاتها عن دعم الديمقراطيّة وحقوق المرأة والنموّ الاقتصاديّ الخ.)

حول طبيعة الصراع الحاليّ

إنّ اقتصار بعض اليساريين على معارضة الإسلاميين الحاكمين، دون معارضيهم من اليمين الحداثويّ، يعبّر عن نظرةٍ سطحيّةٍ مناقضةٍ لمنهج التحليل المادّيّ، التاريخيّ والجدليّ على حدّ سواء. ذلك أنّ التركيز على المستوى السياسيّ، أي البنية الفوقيّة (حيث يهيمن الإسلاميون على الحكم)، وإغفالَ البنية التحتيّة الاقتصاديّة، بما في ذلك خارطةُ ملْكيّة «وسائل الإنتاج الإيديولوجيّ» (وسائل الإعلام الخاصّ بمختلف أنواعه)، يؤدّي بالضرورة إلى تبنّي استنتاجاتٍ ومواقفَ غيرِ مطابقةٍ للواقع. ففي هذه البنية التحتيّة الاقتصاديّة، بتقاطعاتها الدوليّة والإعلاميّة والأمنيّة، تكمن القوّةُ المادّيّةُ لليمين الحداثويّ، وتحديدًا «الأزلام.» ولعلّ حالة «رأسماليّ المقاولات» كَمال لطيّف أبرزُ مثالٍ على ذلك في تونس. (٢)

إلّا أنّ الأهمّ من المثال المذكور أصحابُ العديد من المؤسّسات الصناعيّة والبنكيّة والسياحيّة والخدميّة، المرتبطون عمومًا برؤوس الأموال الأوروبيّة، والحاملون لقيمٍ اجتماعيّةٍ «ليبيراليّةٍ» إلى حدّ كبير. هؤلاء، الذين يمكن وصفُ أغلبهم بالطبقة البورجوازيّة الكمبرادوريّة، يفضّلون بالتأكيد رؤيةَ شخصٍ مثل الباجي قائد السبسي، أو على الأقلّ أشخاصٍ من نوع أحمد نجيب الشابّي أو مصطفى بن جعفر (يجب عدمُ استبعاد تحوّله إلى معارضة «النهضة» قريبًا) في سدّة الحكم. كذلك في مصر يفضّل هؤلاء رؤية البرادعي أو عمرو موسى. فجميعُهم «ليبيراليون» بهذه الدرجة أو تلك، ولا يفكّرون مطلقًا في إعادة النظر في سياسات التبعيّة الاقتصاديّة التي تواصل انتهاجَها السلطُ الحاكمةُ. وبالتالي فإنّ الاقتصار على معارضةِ مَن يوجد في الحكم، خصوصًا في ظلّ مرحلةٍ انتقاليّةٍ لم يستطع خلالها الإسلاميون فرضَ هيمنتهم المطلقة على مؤسّسات الدولة بعدُ، يبدو غير سليم. فالحقّ أنّ معارضيهم مازالوا يسيطرون على عدد من مراكز القوّة داخل بعض مؤسّسات الدولة (مثلًا في تونس، داخل بعض الوزارات، كالخارجيّة والداخليّة والماليّة، وفي البنك المركزيّ، ومؤسّسات الإعلام العموميّ، الخ)، فضلًا عن خارجها.

الأكيد أنّ الإسلاميين هم حاليًّا بصدد محاولة تفكيك عواملِ قوّةِ منافسيهم من اليمين الحداثويّ، وتحييدها تدريجيًّا. وقد رأينا ذلك في تونس في غير مجال. فهم يحاولون استمالةَ مَن يقبل، من أزلام النظام السابق، العملَ معهم، ومحاصرةَ مَن لا يقبل تغييرَ ولائه لصالحهم (وهذه العمليّة قد تستغرق وقتًا في بعض الميادين الحسّاسة مثل وزارة الداخليّة). وفي الأثناء يواصلون سعيَهم من أجل تحييد القوى الدوليّة المناصرة لليمين الحداثويّ (التوقيعُ الأوّليّ للحكومة التونسيّة على اتفاقية «الشريك المتقدّم» مع الاتّحاد الأوروبيّ أبرزُ دليل على ذلك) عبر طمأنتهم إلى استمرار مصالحهم ونفوذهم في البلاد. هذا، طبعًا، إلى جانب التزامهم التامّ بسياسات المؤسّسات

---

(٢) مقاول ورجل أعمال شارك مع بن عليّ في انقلابه على بورقيبة قبل أن يتخاصم معه لمعارضته تُنَفّذ زوجته وعائلتها. الأخير اعترف بعد الثورة بدوره في التنسيق مع السفارات الأجنبيّة لإنجاح الانقلاب، إلاّ أنّ قربه من البورقيبيّ قائد السبسي، غريم النهضة حاليًّا، جعله محلّ هجمات أنصارها. في هذا السياق سرّبتْ مؤخّرًا قائمة اتصالاته الهاتفيّة بين يناير ٢٠١١ ومايو ٢٠١٢، والتي كشفتْ عن مدى تشعّب علاقاته بإعلاميين وأمنيين وسياسيين نافذين. للاطّلاع على تفاصيل الموضوع:

http://nawaat.org/portail/201212/11//%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%AA%D981%%D983%%D98%A%D983-%%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D98%A-%D984%%D8%B4%D8%A8%D983-%%D983%%D985%%D8%A7-%D984%%D8%B7%D98%A%D981%/

الماليّة العالميّة و«نصائحها.»[٣]
وإلى جانب انخراطهم الواضح في أهداف السياسة الخارجيّة لليمين الأمريكيّ الليبيراليّ (دور الوساطة والتهدئة بين «إسرائيل» وحركة حماس، وتبنّي الأخيرة أكثر فأكثر لـ «حلّ الدولتين،» مؤشّران مهمّان على ذلك أيضًا).
لجملة الأسباب الآنف ذكرُها يصبح من الخطإ أن يعتقد اليساريّون بجدوى التحالف مع يمينٍ ليبيراليٍّ لا همّ له سوى الصراع مع الإسلاميين على موقع الوكيل التجاريّ والسياسيّ للأوليغارشيّة الحاكمة في الغرب.

في هذه المرحلة، لا سبيل لقوى اليسار الثوريّ إلّا مواصلة الصراع ضدّ قطبَي الثورة المضادّة: اليمين المتديّن، واليمين المتلَبرل. طبعًا، من البديهيّ أن يكون النقدُ الموجّهُ إلى مَن هم في الحكم أكثرَ حدّةً، لكنّ الاقتصار عليهم يعبّر عن نظرة سطحيّة.

تحالف تكتيكيّ؟

في هذه المرحلة، لا سبيل إذًا، في رأيي، لقوى اليسار الثوريّ إلّا مواصلة الصراع ضدّ قطبَي الثورة المضادّة: اليمين المتديّن، واليمين المتلَبرل. طبعًا، من البديهيّ أن يكون النقدُ الموجّهُ إلى مَن هم في الحكم أكثرَ حدّةً، لكنّ الاقتصار عليهم يعبّر عن نظرة سطحيّة.
هنا قد يجيب البعضُ بضرورة التحالف التكتيكيّ مع اليمين الحداثويّ بهدف حماية المكتسبات الاجتماعيّة والطابع المدنيّ للدولة، على اعتبار أنّ الليبيراليين حريصون على «الحرّيات الفرديّة.» لكن ردّنا كالآتي:
الحرّيات الفرديّة تعني بالأساس أفرادَ الطبقة المهيمنة، ولا تمثّل أولويّةً بالنسبة إلى المسحوقين وأبناء الفئات الشعبيّة. بل إنّ الحرمانَ الاقتصاديّ الذين يعانونه يتمّ تفسيرُه، عبر قناة الخطاب الإيديولوجيّ للإسلام السياسيّ، بلغةٍ تجعلهم يعتبرون هذه الحرّياتِ الفرديّةَ من مظاهر «الانحلال الأخلاقيّ» و«الانبتات» الذي تختصّ به الفئاتُ المترفةُ لا غير. وهذا الوعي «المستَلَب» يجعل نقمتَهم على البورجوازيين الطفيليين تتحوّل من أسبابها الطبقيّة/ الاقتصاديّة الأصليّة إلى أسبابٍ ثقافيّة/ هويّاتيّة. وبالتالي فإنّ مطالبَ جزءٍ مهمٍّ من الفئات الشعبيّة المهمّشة ـ تحديدًا الشباب السلفيّ في الأحياء الشعبيّة ـ تنحو (في سياق ردّ فعل جذريّ «عفويّ» على تفاقم الأوضاع الاجتماعيّة)، إلى المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلاميّة ومحاربة الفساد الأخلاقيّ، عوضًا من المطالبة بالعدالة الاجتماعيّة وبالتأسيس لنموذج اقتصاديّ غير تابع يكون في خدمة الفئات والجهات المفقّرة.
لكنْ، ورغم ما تقدّم، فإنّ هناك وجاهةً للرأي القائل بأنّ الديمقراطيّة الليبيراليّة التابعة، التي قد يؤسّس لها اليمينُ الحداثويّ، تُعدّ أفضلَ، لجهة شروط الصراع الطبقيّ وتعبيراته السياسيّة، من «ديكتاتوريّة الأغلبيّة» التي ينحو إليها الإسلامُ السياسيُّ تحت غطاء إيديولوجيّ دينيّ تصعُب مقاومتُه. ذلك لأنّ ضمان الحدّ الأدنى الثقافيّ المشترك (احترام الحرّيات الفرديّة وحرّية المعتقد وحرّية التعبير والتوافق على «الهُويّة العربيّة الإسلاميّة») قد يجعل الصراعَ السياسيَّ مع اليمين الليبيراليّ يدور حول محاور اقتصاديّة واجتماعيّة بالأساس، لا حول القضايا «الهُويّاتية.» فهذه الأخيرة يصعُب الانتصارُ فيها بالنظر إلى طبيعة الوعي العامّ، الناجم عن سياسات تدمير التعليم وقتلِ الحسّ النقديّ التي انتهجتْها الديكتاتوريّاتُ «الحداثويّة» السابقة؛ بل يَسّهل توظيفُها من قبل الحركات الإسلاميّة (وهو ما نراه بوضوح أكبر كلّ يوم في مصر وتونس)[٤] للتحريض (بخطاب دينيّ تكفيريّ) على معارضيها السياسيين. وهذا سلاح خطير وفتّاك لا يمكن، لا عمليًّا ولا أخلاقيًّا، مطالبة القوى اليساريّة بالنزول الى مستوى استعماله.
إلّا انّ الإقرار بوجاهة هذا الرأي يجب ألّا يعني، مرّةً أخرى، وللأسباب المذكورة في بداية المقال، الانخراطَ «السهل» في خيار التحالف مع اليمين الحداثويّ ضدّ اليمين المتديّن. بل يجب البحثُ عن تكتيكات سياسيّة أخرى.

تكتيكات واستراتيجيّات بديلة

أعتقد أنّ من مصلحة اليسار انتهاجَ تكتيكٍ أكثر هجوميّةً وإبداعًا في هذا الشأن. ويشتمل ذلك على جملةٍ من المحاور:

أوّلًا ـ محاولة التفريق، داخل معسكر اليمين الحداثويّ، بين الليبيراليين «الديمقراطيين» الذين لم يتورّطوا مع الديكتاتوريّات السابقة (مثل حزب «الجمهوريّ» و«المسار الاجتماعيّ» في تونس وحزب «الدستور» و«الغد» في مصر)، وأحزاب الأزلام/ الفلول. إذ يمكن اختيارُ التحالف مع هؤلاء على محاور معيّنة، لكنّ مع

(٣) كمثال، بيان البنك العالميّ بمناسبة منحه الحكومة قرضًا قيمتُه نصف مليار دولار، وفيه ينوّه بـ «تعاونها» وموافقتها على «تخفيض ١٠ بالمائة من الضرائب الجمركية» و«تسهيل الشراكة مع القطاع الخاصّ.»
http://www.worldbank.org/en/news/201227/11//world-bank-approves-fiv-million-accelerate-tunisias-economic-recovery-pave-way-more-inclusive-growth

(٤) مثلًا: استعمال المنابر الدينيّة للتحريض على المعارضة، في معركتي «الإعلان الدستوريّ» في مصر و«تداعيات أحداث سليانة» مؤخرًا في تونس.

مواصلة رفض التحالف مع الأحزاب والحركات والشخصيّات من النوع الثاني.

ثانيًا ـ على اليسار أن يعمل على افتكاك سلاح «محاربة الفلول» من الإسلاميين عبر مطالبتهم بعدالة انتقاليّة حقيقيّة. وهذا مسار لا يفضي فقط إلى عزل الفلول سياسيًّا والقضاء بشكل كبير على تأثيرهم الاقتصاديّ، بل يفضي أيضًا إلى إطلاق مسار محاسبة جدّيّ ونزيه، يكون من شروطه الأساسيّة تطهيرُ المنظومة القضائيّة وضمانُ استقلاليّتها. وفي هذا الشأن أرى أن لا يكتفي اليسارُ بمعارضة قوانين «العزل السياسيّ» للأزلام / الفلول، وفضحِ نوايا الإسلاميين من ورائها، كما قد يُفهم مثلًا من الجدال الدائر حاليًّا حول مشروع ما سمّته الترويكا الحاكمة «قانون تحصين الثورة،»[٥] وكما يُفهم، تحديدًا، الموقفُ السليم، لكنّ غير المكتمل في رأيي، لـ«الجبهة الشعبيّة.»[٦]

ثالثًا ـ على اليسار أن ينفتح على القوى الديمقراطيّة الساعية إلى تمثيل الطبقة الوسطى لكنّ غير المتورّطة في التحالف مع الإسلاميين أو الأزلام/الفلول (مثلا «التحالف الديمقراطيّ» وحركة «وفاء» في تونس)؛ وعليه أيضًا أن ينفتح على الحركات الشبابيّة الجذريّة النافرة من أحزاب اليسار وقياداتها التاريخيّة (مثلًا «حركة شباب الكرامة» و«رابطة النضال الشبابيّ» في تونس، و«حركة شباب ٦ أبريل» في مصر)؛ وعلى الشباب الجذريّ الناشط على الشبكات الاجتماعيّة أو في صحافة المواطنة. هذا الانفتاح يستوجب ثورة ثقافيّة وتنظيميّة داخل اليسار، تبدع أشكالَ تحالفٍ وتواصلٍ جديدةً، وستكون نتائجه الإيجابيّة أكيدة مستقبلًا.

رابعًا ـ ضرورة انفتاح اليسار على التيّارات السلفيّة الجهاديّة التي تمثّل قطيعةً مع السائد وتستقطب شرائحَ واسعةً من شباب الأحياء الشعبيّة والجهات المهمّشة. كذلك تجدر الإشارة إلى ضرورة أن يفكّر اليسار جدّيًا في تغيير مقاربته لأماكن العبادة، وفي التعامل مع الظاهرة الدينيّة من داخلها لا من الخارج فقط.

وبالعودة إلى الموقف الضروريّ من الأزلام/الفلول، يجب التأكيد على ألّا يتحوّل الأمر إلى «مثاليّة» مُبالغٍ فيها تصل إلى درجة الغباء السياسيّ. ففي لحظةٍ ما سيكون على اليسار أن يتعامل بشكل واقعيّ مع الخيارات المتوفّرة أمامه لاختيار أقلّها سوءًا للثورة وأهدافها. وهذه اللحظة قد تكون المواعيدَ الانتخابيّة القادمة، حيث ستجني قوى الثورة ثمارَ ما قامت به منذ الاستحقاق الانتخابيّ الأخير. فحيال الانتخابات (التي تعدّ مكسبًا لا يجب التفريطُ فيه بغضّ النظر عن كلّ النقد المحقّ للديمقراطيّة الليبراليّة التمثيليّة)، قد يُضطرّ اليسارُ إلى عقد اتّفاقات وتحالفات، مباشرة أو غير مباشرة، مع اليمين الحداثويّ (نظرًا لما شرحتُه سابقًا من أنّ خطورتهم أقلّ نسبيًّا من الإسلاميين على الثورة). لكنّ قبل الوصول إلى ذلك، على اليسار المساهمة جدّيًّا في إضعاف هذا اليمين الحداثويّ و«تطهيره» من الأزلام/الفلول. وفي المرحلة الحاليّة، يكمن جزء مهمّ من هذا الجهد في مواصلة التمايز عنه، وفي مواصلة نقده أمام الفئات الشعبيّة والطبقة المتوسّطة.

لكنّ هل اليسار مجبر على خوض الانتخابات المقبلة مهما كانت شروطها وظروفها؟ الإجابة بسرعة هي بالنفي. ودون الدخول في تفاصيل نقاش يحتاج إلى مقال خاصّ، أكتفي بالقول بأنّ على اليسار الثوريّ أن يجعل على رأس أولويّاته في هذه المرحلة فرضَ شروط انتخابات نزيهة فعلًا، أي انتخابات لا تخضع ـ كما سابقاتها في تونس ومصر ـ لتأثير المال السياسيّ بأشكاله المختلفة (من أخطرها تلك المتدفّقة من الخارج تحت عنوان «تمويل منظّمات المجتمع المدنيّ»)، ووضع قوانين منظّمة وهيئات تعديليّة لقطاع الإعلام (العموميّ والخاصّ) لضمان أقلّ ما يمكن من انحيازه لخصومه من هذا اليمين أو ذاك.

تونس ـ كندا

---

(٥) لمزيد من التفاصيل يمكن الاطّلاع على هذا المقال حول الموضوع http://www.machhad.com/21166

(٦) الجبهة الشعبيّة لتحقيق أهداف الثورة هي ائتلاف يضمّ أبرز الأحزاب اليساريّة والقوميّة التقدّمية في تونس. الناطق الرسميّ باسمها هو حمّة الهمّامي، زعيمُ حزب العمّال التونسيّ، وتمثّل جدّيًا أكثر فأكثر «الخيار الثالث» لكسر الاستقطاب الثنائيّ بين اليمينيّن المتديّن والحداثويّ، المهيمن على المشهد السياسيّ منذ ما بعد الانتخابات الأخيرة.